

- وإلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٢/٥٦ وتعديلاته .
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩١/١٢٩ بإصدار قانون الرقابة المالية للدولة وتعديلاته .
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٨٣ فى شأن التكليف بممارسة الاختصاصات المقررة لنائب
رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية .
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩٧/١ بالتصديق على الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٧ م .
وإلى دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة الصادر بالمنشور المالي رقم ٨٧/٨ وتعديلاته .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرّر

مادة (١) : يضاف الى البند ٢١ (ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات) من الفصل ١٠١
(ضريبة الدخل) من الباب الاول (الايرادات) من دليل تصنيف الموازنة العامة
للدولة المشار اليه مادة جديدة برقم ٠٤ بعنوان (ضريبة على شركات اجنبية ليس
لها منشأة مستقرة فى عمان) .

مادة (٢) : يلغى كل ما يخالف هذا المنشور أو يتعارض مع أحكامه .

مادة (٣) : ينشر هذا المنشور فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من السنة المالية ١٩٩٧ م .

أحمد بن عبد النبي مكي
وزير الاقتصاد الوطني
المشرف على وزارة المالية

صدر فى : ٩ من جمادى الآخرة ١٤١٨ هـ
الموافق : ١١ من أكتوبر ١٩٩٧ م

نشر هذا المنشور فى الجريدة الرسمية رقم (٦١٠)
الصادرة فى ١١/١/١٩٩٧ م

منشور مالي

رقم ٩٧/٤

بتعديل دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة

الصادر بالمنشور المالي رقم ٨٧/٨

- إستناداً إلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٢/٥٦ وتعديلاته .
وإلى قانون الرقابة المالية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩١/١٢٩ وتعديلاته .
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٨٣ فى شأن التكليف بممارسة الاختصاصات المقررة لنائب

رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية .

وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩٧/١ بالتصديق على الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٧ م .

وإلى دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة الصادر بالمشور المالي رقم ٨٧/٨ وتعديلاته .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يضاف الى البند رقم ١٢ (ايرادات كهرباء مختلفة) من الفصل رقم ١٠٨ (ايرادات الاملاك الحكومية) من الباب الاول (الايرادات) من دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة المشار اليه مادة جديدة برقم ٦ . وبعنوان «مساهمات توصيل الكهرباء فى المخططات الحديثة» .

مادة (٢) : يلغى كل ما يخالف هذا المنشور أو يتعارض مع أحكامه .

مادة (٣) : ينشر هذا المنشور فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتباراً من موازنة السنة المالية ١٩٩٧ م .

أحمد بن عبدالنبي مكى

وزير الاقتصاد الوطنى

المشرف على وزارة المالية

صدر فى : ٢ من شعبان ١٤١٨ هـ

الموافق : ٢ من ديسمبر ١٩٩٧ م

نشر هذا المنشور فى الجريدة الرسمية رقم (٦١٢)
الصادرة فى ١٥/١٢/١٩٩٧ م

منشور مالي

رقم ٩٧/٥

بتعديل بعض احكام المنشور المالي رقم ٨٤/٣

فى شأن الرقابة على النفقات الحكومية

إستناداً إلى قانون نظام الجمارك الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٨/٢٢ وتعديلاته .

وإلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٢/٥٦ وتعديلاته .

وإلى قانون الرقابة المالية للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩١/١٢٩ وتعديلاته .

وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٨٣ فى شأن التكليف بممارسة الاختصاصات المقررة لنائب

رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية .

وإلى المنشور المالي رقم ٨٤/٣ فى شأن الرقابة على النفقات الحكومية وتعديلاته .